

Distr.: General
16 April 2013
Arabic
Original: English and French



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

بيان الرئيس**

بيان الرئيس ٢/٢٢
المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان في هايتي

أدلى رئيس المجلس، في الجلسة ٥٠ المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، ببيان فيما يلي نصه:

١ - يحيط مجلس حقوق الإنسان علماً بتقرير الخبير المستقل ويرحب بآخر ما استجد من تطورات قانونية وسياسية في هايتي^(١) تميّزت خاصة بإحراز تقدم في مجال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

(أ) وضع برنامج تعميم التعليم المجاني والإلزامي عن طريق الصندوق الوطني للتعليم، الذي استُهل في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١، بمبلغ يناهز ٣٦٠ مليون دولار على مدى ٥ سنوات، ويستهدف ١,٥ مليون طفل؛

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣.

** سترد القرارات والمقررات وبيانات الرئيس التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن أعمال دورته الثانية والعشرين (A/HRC/22/2)، الفصل الأول.

(١) A/HRC/22/65.

(ب) تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية التي ترمي إلى تحديد الاحتياجات الآنية لإعادة الإعمار في إطار رؤية إنمائية طويلة الأجل؛

(ج) وضع برامج اجتماعية لصالح الفئات المحرومة: "Ti Maman chéri" و "Aba grangou" و "Ede pep" تدخل في إطار استراتيجية حكومية لترسيخ سيادة القانون؛

(د) إدماج المرأة في الحياة السياسية بتخصيص حصة ٤٤ في المائة من المناصب الحكومية للنساء.

٢- يرحب المجلس بالتزام سلطات هاييتي بإنشاء الهيئة التي ستتولى تنظيم الانتخابات التشريعية والبلدية المقبلة في هاييتي.

٣- ينوّه المجلس بإعادة تأكيد سلطات هاييتي التزاماتها بتحسين الظروف المعيشية للهايتيين والهايتيات وعزمها على المضي في ذلك، ولا سيما بإيلاء المزيد من الاهتمام لاحترام حقوق الإنسان، ويرحب بالجهود التي تبذلها حكومة هاييتي في هذا الصدد.

٤- ينوّه المجلس أيضاً بالأولويات التي حددها رئيس الجمهورية، ومن بينها ترسيخ سيادة القانون، والتعليم، والبيئة، والعمل، والطاقة، ويحث المانحين على الوفاء دون إبطاء بما تعهدوا به من التزامات.

٥- يرحب المجلس، في هذا السياق، بقرار حكومة هاييتي مواصلة تعزيز سيادة القانون، ولا سيما بمكافحة الإفلات من العقاب، والجريمة وأسبابها، بهدف ضمان عمل المؤسسات والخدمات العامة والتمتع بجميع حقوق الإنسان، ويشجع المجلس حكومة هاييتي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

٦- ينوّه المجلس بالجهود التي تبذلها حكومة هاييتي لتعزيز المؤسسات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، ولا سيما مكتب حماية المواطن.

٧- يدعو المجلس حكومة هاييتي إلى مواصلة اتخاذ التدابير السياسية والقانونية اللازمة بغية ضمان حقوق أفراد الفئات الضعيفة، بمن فيهم الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر، فضلاً عن تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والاستمرار في مكافحة العنف والتمييز القائمين على أساس نوع الجنس.

٨- يدرك المجلس العراقيل العديدة التي تعترض تحقيق التنمية في هاييتي والصعوبات التي يواجهها قادتها من جراء زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويسلم المجلس بأن التمتع الكامل بحقوق الإنسان، المدنية منها والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يشكل عاملاً من عوامل السلم والاستقرار والتنمية في هاييتي.

٩- يشجع المجلس المجتمع الدولي بأكمله، ولا سيما الجهات المانحة الدولية، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبلدان مجموعة أصدقاء هاييتي، ومؤسسات الأمم

المتحدة، وبخاصة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، على تعزيز تعاونها مع سلطات هايتي من أجل إعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، إعمالاً كاملاً في هايتي.

١٠- يرحب المجلس بطلب سلطات هايتي تمديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي سنة إضافية، وهي الولاية التي تدرج في إطار المساعدة التقنية وبناء القدرات، ويقرر الموافقة على هذا الطلب.

١١- يشجع المجلس المكلف بولاية الخبير المستقل على العمل مع المؤسسات الدولية والجهات المانحة والمجتمع الدولي لحثها على تقديم خبراتها وتوفير الموارد الكافية لدعم الجهود التي تبذلها سلطات هايتي في مجال إعادة إعمار البلد ولتحقيق التنمية المستدامة.

١٢- يشجع المجلس أيضاً المكلف بولاية الخبير المستقل على العمل مع المنظمات غير الحكومية الهايتية والمجتمع المدني في هايتي.

١٣- يدعو المجلس المكلف بولاية الخبير المستقل إلى مساعدة حكومة هايتي في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. ويدعوه كذلك إلى تقديم خبرته ودرايته ومساهمته في ميدان حقوق الإنسان في هايتي، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، مع التركيز بشكل خاص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٤- يدعو المجلس المكلف بولاية الخبير المستقل إلى مساعدة حكومة هايتي في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الإجراءات الخاصة، ولا سيما التوصيات المقدمة من المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق.

١٥- يدعو المجلس أيضاً المكلف بولاية الخبير المستقل إلى القيام ببعثة إلى هايتي وإلى تقديم تقريره إلى المجلس في دورته الخامسة والعشرين. ويشجع المجلس هايتي على مواصلة التعاون مع الخبير المستقل، ويعرب عن استعداده لدعمها في وضع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان.